بناء الشركات الدولية بالتعليم الفني الدوافع والطموحات

إعداد

حسين عبدالعظيم حسين خاطر

أخصائى جودة الأداء بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد- رئاسة مجلس الوزراء

أ.د/ محمود عطا محمد مسيل

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية جامعة الزقازيق.

د/ عبدالحميد عبدالفتاح شعلان

مدرس التربية المقارنة الإدارة التعليمية

كلية التربية جامعة بنها.

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحث

بناء الشركات الدولية بالتعليم الفني الدوافع والطموحات

اعداد

حسين عبدالعظيم حسين خاطر

أ.د/ محمود عطا محمد مسيل د/ عبدالحميد عبدالفتاح شعلان

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور الشراكات الدولية فى تطوير الأداء بمؤسسات التعليم الفني، بالإضافة إلى التعرف على متطلبات بناء الشراكات الدولية بمؤسسات التعليم الفني، واستخدم البحث الحالى المنهج الوصفى التحليلي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها الدور الفعال للشراكات الدولية بالتعليم الفني فى المساهمة فى إعداد القوى البشرية وتنميتها، وتوفير بيئة تنافسية للمؤسسات التعليمية وزيادة مهارات الطلاب ومعارفهم وتطوير خبراتهم مع خلق المنافسة التعليمية والاستفادة من المهارات المتخصصة التى يقدمها الشركاء، وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة فى مجال تطوير التعليم الفني، وفى ضوء تلك النتائج يوصى البحث بضرورة الانخراط فى بناء الشراكات الدولية مع المؤسسات المختلفة مع مراعاة تحقيق المتطلبات اللازمة لضمان نجاح تلك الشركات وتحقيق أهدافها المرجوة.

Abstract

The current research aimed to identify the role of international partnerships in developing performance in technical education institutions, In addition to identifying the requirements for building international partnerships, he current research used the descriptive and analytical approach, The research reached a set of results, the most important of which is the effective role of international partnerships in technical education in contributing to the preparation and development of manpower, providing a competitive environment for educational institutions, increasing students' skills and knowledge, developing their experiences while creating educational competition and benefiting from the specialized skills provided by partners, as well as benefiting from successful experiences in The field of technical education development, and in light of these results, the research recommends the need to engage in building international partnerships with various institutions, taking into account the fulfillment of the requirements necessary to ensure the success of these companies and the achievement of their desired goals.

المقدمة

لا مناص أن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه جميع الدول الآن هو تحسين جودة التعليم بمؤسساتها التعليمية، والارتقاء بمستوى طلابها بما يحقق التنافسية، حيث أدركت دول العالم أجمع أن السبيل الوحيد لارتقاء الأمم والتقدم والازدهار والتربع على عرش الدول المتقدمة هو الاهتمام بالتعليم ونوعيته.

فالتعليم هو المدخل الحقيقي للحاق بركب الأمم والانضمام لخريطة العالم الجديدة التي لا تقبل إلا بالدول المتقدمة التي تنافس من أجل البقاء في ظل تطورات السوق المتغيرة، فالتعليم في وقتنا الحالي في أي مجتمع من المجتمعات هو الركيزة الرئيسة للاستثمار المستقبلي الأمثل لرأس المال البشري.

وينال التعليم الجزء الأكبر من الاهتمام العالمي، فالمناقشات الدولية التى كانت تدور حول الاقتصاد والمنافسة الوطنية والاقليمية فقط أصبحت الآن تتحول أيضاً إلى بناء العقود والشراكات والمناقشات حول التعليم، حيث تسعى الدول الآن إلى خلق بيئات اجتماعية ذات وعي دولي فى محاولة منها لاكتشاف الآخر. (١)

وفى ظل السمات العصرية والتغيرات الحالية والمستقبلية المتوقعة وما يوصف به عالم اليوم فى أنه عالم الإنفجار المعرفي وتدفق المعلومات والتطور التكنولوجي الهائل، كان لابد من الحرص على مواكبة المتغيرات العالمية والاستعداد لمواكبة التغيرات العالمية والاستعداد لمواجهة التحديات التى تفرضها العولمة، خاصة المنافسة الشديدة فى مختلف المجالات وبخاصة فى مجال تنمية وتطوير القوى البشرية التى هى أساس كل تقدم وازدهار.(2)

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التعليم الذى هو أحد أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي، فهو قاطرة التقدم لأى أمة تريد أن تصنع تقدمها، أو تسعى لأن تكون فى مصاف الدول المتقدمة، فقد أصبح تقدم الأمم يقاس فى عالمنا اليوم بمدى تطور أنظمتها التعليمية.

وقد شهد القرن الحالي تغيراً جذرياً في الطريقة التى ينظر بها العالم إلى التعليم، حيث أصبحت المعرفة مورداً استراتيجياً ومصدراً للميزة التناقسية بجانب رؤوس الأموال أو الموارد الطبيعية، لذا اتجه الاهتمام العالمي إلى الانتقال إلى اقتصاد المعرفة والذى وضع طبيعة العلاقات بين المؤسسات التعليمية وبينها وبين المؤسسات الصناعية في دائرة الضوء الخاصة. (٣)

ويعد النمو الاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيراً على المستوى المعيشي ومستوى التطور الحضاري، ولكن محرك هذا النمو هو العنصر البشرى القادر على الابداع والابتكار من خلال تطوير المعرفة وإدارتها، حيث تعد المعرفة اللبنات الأساسية لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.[٤]

لذا يجب أن يكون هناك ترابط قوي بين التنمية الاقتصادية والتطور التعليمي حيث يوفر النظام التعليمي لخطط التنمية مزيجًا من المهارات والاختصاصات اللازمة لرفع خطط التنمية وتحقيقها، حيث لا يمكن النظر إلى التعليم على أنه نوع من الخدمة التى تقدم في عزلة عن التنمية الاقتصادية وإنما هو استثمار حقيقي يستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والمجتمع. [٥] وتعد الشراكات الدولية في مجال التعليم مؤشر هام على حيوية النظام التعليمي والمعرفي، حيث لا تقوم الدول ببناء الشراكات إلى مع الدول التي تتمتع مؤسساتها بقاعدة معارف جاذبة تهم المؤسسات الموجودة في البلدان الأخرى، [٦]حيث يعد النظام التعليمي هو العنصر الأساسي للتغيير ووسيلة الحراك الاجتماعي لأي مجتمع يريد التقدم واللحاق بسبق الحضارات، وأصبح لزامًا على تلك النظم مراقبة عملها، والانخراط في بناء الشراكات وتفعيلها لتحقيق ما يتطلع إليه المجتمع وما يرنو إليه من إعداد أجيال مستقبلية قادرة على المنافسة في عالم العمل الدولية.

مشكلة البحث

تعمل الشراكات الدولية في الآونة الأخيرة على تطوير الأداء بالمؤسسات التعليمية بصفة عامة، وذلك نظرًا للدور المنتظر من مؤسسات التعليم الفني في دفع عجلة التنمية وبناء الاقتصاد، وزيادة القدرات التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

وفي إطار ذلك لابد وأن تتجه السياسة العامة إلى الاهتمام بتكوين الإنسان وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لبناء الدولة المصرية وتنفيذ خطط التنمية من خلال بناء الشراكات الدولية والإنفتاح على دول العالم المتقدم لنقل الخبرات والاستفادة منها في بناء أركان الدولة وتحقيق ضمان الجودة داخل مؤسساته التعليمية.

لذا لابد من إيلاء الشراكات الدولية اهتماماً خاصاً لتطوير التعليم وضمان جودته من قبل مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة المهتمة والمعنية بتطوير العملية التعليمية.

فالتعليم الثانوي الفني هو الدعامة الرئيسية لتحقيق الوجود الاقتصادي والاجتماعي فى ظل عالم التغير، لذلك فهو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، حيث إنه المصدر الرئيس فى توفير العمالة الفنية الماهرة لمختلف الصناعات والتى هى بدورها السبب الرئيسي لإحداث التنمية الشاملة.

ومما لاشك فيه أن التعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية التى تجتاح العالم الآن تتوقف على مدى توفير القوى العاملة التى تمتلك قدرات ومؤهلات تؤهلها لانتاج التنمية التى يبغيها المجتمع فى مجالات الإنتاج المختلفة كما أن توفير القوى العاملة يقع على عاتق مؤسسات التعليم الفني، فالتعليم الفني هو تعليم من أجل الإنتاج لخدمة غايات النمو الاقتصادي.(7)

والتعليم الفني فى مصر هو أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل هو قاطرة التنمية وأحد الدعامات الهامة فى منظومة التعليم المصري، حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك لارتباطه المباشر بسوق العمل، حيث تهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات السياحية وذلك تماشياً مع توجه الدولة فى دستور ٢٠١٤(8)

وفى ضوء ذلك قامت الدولة المصرية ووزارة التربية والتعليم ومسئولوا التعليم الفني بالعديد من الجهود لوضع الخطط اللازمة وخلق نظام مؤسسى يضمن تحقيق تطوير الأداء وتحقيق ضمان جودة التعليم داخل مؤسسات التعليم الفني بمختلف مؤسساته ومراحله، لذا حرص القائمون على تطوير منظومة التعليم الفني ومؤسساته على عقد العديد من الاتفاقيات وبناء الشراكات المختلفة مع دول العالم بغرض ضمان جودة التعليم الفني وتحسين أداؤه.

وعلى ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالى:

س/ كيف يمكن استخدام الشراكات الدولية لتحسين الأداء بمؤسسات التعليم الفني؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

١- ما دور الشراكات الدولية فى تطوير الأداء بمؤسسات التعليم الفني؟

٢- ما هى متطلبات بناء الشراكات الدولية بمؤسسات التعليم الفني؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى ما يلى:

- التوصل إلى دور الشراكات الدولية فى تطوير الأداء بمؤسسات التعليم الفني.

- الوقوف على متطلبات بناء الشراكات الدولية بمؤسسات التعليم الفني.

أهمية البحث.

تتضح أهمية البحث الحالى في:

- محاولة لفت انتباه القائمين على تطوير التعليم الفني بضرورة الاستفادة من بناء الشراكات الدولية لتحسين وتطوير منظومة التعليم الفني بما يتماشى مع المتغيرات العالمية، بالإضافة إلى الكشف عن متطلبات بناء الشراكات بمؤسسات التعليم الفني.

منهج البحث.

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذى يقوم بالدراسة الوصفية التحليلية للشراكات الدولية وكيفية بنائها، والتوصل إلى متطلبات بناء تلك الشراكات ودورها فى تطوير الأداء بمؤسسات التعليم الفني.

مصطلحات البحث.

يعد مفهوم الشراكة مفهومًا حديثًا حيث لم يظهر في القاموس إلا سنة ١٩٨٧ بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين" أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانيات ويعرف B. ponson الشراكة بأنها "كل أشكال التعاون بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها. (٩)

وهى أيضاً "اتفاق تعاوني بين جهتين بهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف محددة، وتكون ملزمة لجميع الشركاء نحو تحقيق الأدوار المطلوبة من كل شريك. (١٠)

وهى تعاون ديناميكي تفاعلي بين مجموعة من الأشخاص أو الهيئات لتحقيق أهداف واحدة وحل مشكلات مشتركة، وفق تقسيم واضح ومضبوط للعمل وفق حجم وطبيعة المساهمة التي يقدمها كل طرف من أطراف الشراكة على الالتزام بمجموعة من المبادئ(١١).

كما أنهاعلاقة تعاونية بين طرفين تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة، وتستند إلى المسئولية المشتركة للوصول إلى النتائج المرجوة، والمساءلة وتحديد الالتزامات لطرفي الشراكة. (١٢)

ومما سبق يمكن تعريف الشراكة في التعليم بأنها عملية تهدف إلى بناء التكامل بين البرامج التعليمية أو النظام التعليمي بين طرفي الشراكة بما يتناسب مع حاجات المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث التنمية وتطوير مسارها.

الشراكات الدولية:

هى عقد أو اتفاق تعاوني محدد المدة قائمة على الثقة والمرونة المتبادلة بين الشركاء سواء كانوا متنافسين أو غير متنافسين، لتحقيق أهداف مشتركة، مع مراعاة تقسيم المخاطر والمسؤوليات والموارد والكفاءات والفوائد، طبقًا لمساهمة كل منهما. (١٣)

ويشير البعض إلى أنها: شكل من أشكال التعاون بين طرفين أو أكثر بهدف تحقيق نشاط مشترك في مجالات متعددة تلبي احتياج الطرفين، وهو نوع من التقارب بين المنظمات باختلاف طبيعتها من حيث الجنسية أو الشكل القانوني أو طبيعة النشاط أو الملكية، وذلك في سبيل القيام بمشروعات ذات اختصاصات متنوعة، مع تحمل الأعباء والمخاطر التي تنشأ عن المشروع بصورة متساوية أو حسب اتفاق الطرفين. (١٤)

وهى : التزام متبادل بين طرفين ينطوي على عقد مبرم تحدد فيه ترتيبات العمل المسند لكل طرف. (١٥)

ويمكن تعريف الشراكات الدولية على أنها: تلك الشراكات التى تربط المؤسسات التعليمية بمصادر التعليم الدولي والمعرفة والخبرة والنشاط خارج نطاق المؤسسة من خلال التنسيق والتعاون والمشاركة لتحقيق أهداف مشتركة وإحداث التطور النوعي. مع تقاسم السلطة والدعم والمعلومات مع الآخرين.

الدراسات السابقة:

١- دراسة بعنوان " الشراكة التربوية فى التعليم الثانوي: مشروع المؤسسة نموذجاً"(١٦)

هدفت الدراسة إلى توضيح مفاهيم الشراكة التربوية ومشروع المؤسسة وسيل الاستفادة منها وتوظيفها فى إصلاح التعليم الثانوي وتجديد مناهجه، وإبراز دواعي التوجه لبناء الشراكات التربوية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

- قدرة المؤسسات التعليمية على بناء شراكات تربوية متعددة على اختلاف مستوياتها (محلياً – دولياً)

- الدور الهام لبناء الشركات التربوية فى تطوير العملية التعليمية وضمان جودته.
- أن مشروع المؤسسة يمكن أن يضم عدد من الشراكات التربوية والتي تدرج فى إطار الشراكة.
- يتم تحديد مشروع الشراكة وفقاً لخصوصية المؤسسة واحتياجاتها الحقيقية.
- ضرورة مراعاة خصوصية المرحلة التعليمية عند صياغة أهداف الشراكة.
- يجب أن يتصف مشروع المؤسسة الجيد بالشمولية والانسجام والتدرج.

٢- **دراسة بعنوان" إعادة التفكير فى الشراكات المدرسية"**[١٧]

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الشراكات التعليمية من خلال منظورين، المنظور الأول ويتمثل فى الإطار النظري فى الشراكات، وتحليل الشراكات المدرسية وتوضيح أسس بناء تلك الشراكات، المنظور الثاني تمثل فى النظر إلى الشراكات كأداة لخلق رأس المال الاجتماعي، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة.

وتمثلت نتائج الدراسة فى:

- أن هناك من الخصائص التنظيمية للمؤسسة قد تسبب عائقاً فى تحقيق الشراكات لأهدافها المرجوة.
- إن إقامة بناء الشراكات يتوقف بدرجة كبيرة على الخصائص التنظيمية للمؤسسة.
- عدم وجود أى علاقات دائمة بين المشاركين بمجرد الانتهاء من برنامج الشراكة.

٣- **دراسة بعنوان" تحقيق التعاون التجاري الدولي فى مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة للشراكات الدولية فى أربع جامعات رائدة فى المملكة المتحدة"**[18]

هدفت الدراسة إلى التحليل المقارن للأهداف الرئيسة للشراكات الدولية المؤسسية فى أربع جامعات رائدة فى الممكلة المتحدة، وكيفية تنفيذ تلك الشراكات، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة.

وتوصلت الدراسة إلى:

- زيادة نشاط الجامعات فى مجال التنمية المستدامة من خلال بناء الشراكات الدولية.
- وضوح أهداف الشراكات باستخدام وسائل مختلفة.
- أن الشراكات الدولية أكثر نجاحاً وواقعية من أنماط الشراكات الأخرى.
- ضرورة استخدام أسلوب إعادة النظر لتحليل الفجوة بين تصميم أهداف الشراكات الدولية وتنفيذها.
- استخدام الجامعات الأربع استراتيجيات واقعية لتنفيذ الشراكات الدولية من حيث تصميم وتنفيذ الأهداف.
- يمكن تقييم رؤساء الجامعات لأداء جامعاتهم فى السوق الدولية من خلال استخدام استراتيجيات الشراكات الدولية.

٤- **دراسة بعنوان" الشراكات الصناعية كمدخل للتعليم السياحي"**[١٩]

هدفت الدراسة إلى وضع منهج ومدخل جديد لتطوير المجالات المتعلقة بالتعليم السياحي من خلال الشراكات الصناعية والاستفادة منها، حيث إن الاستراتيجيات المستخدمة الآن في إشراك الصناعة فى العديد من المؤسسات التعليمية ما زالت عشوائية وتفتقر إلى الالتزام.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ابتكار كلية السياحة بجامعة كوينزلاند مدخل الشراكات كأساس تنظيمي لمبادرات إشراك الصناعة بالمؤسسات التعليمية.
- عدم مناسبة المبادرات الصناعية للمؤسسات التعليمية المعاصرة بل لابد من انخراطها فى صورة شراكات رسمية.
- أهمية إشراك المجتمع في تحديد المنهج الدراسي.

- أهمية وجود علاقة تكافلية بين الحكومة والمجتمع والصناعة والمؤسسات التعليمية من خلال إدارة الشراكات الصناعية.

٥- دراسة بعنوان" متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والانتاج فى ضوء خبرات بعض الجامعات المعاصرة"[20]

هدفت الدراسة إلى التعرف على صيغة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات العمل والانتاج، والوقوف على الوضع الراهن للشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والانتاج فى كل من إنجلترا وماليزيا، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن.

وقد خلصت إلى وضع بعض الأسس والقواعد لتفعيل الشراكة مع مؤسسات العمل والانتاج حيث:

- وضع خطة للشراكة بين الجامعات ومؤسسات العمل والانتاج.
- تطوير قدرات الخريجين لمواجهة تحديات العمل الجديدة فى القرن الحادي والعشرين.
- إصدار القوانين التشريعات على مستوى إدارة التعليم العالي اللازمة لتنظيم عمل الشراكات بين الجامعات المصرية ومؤسسات القطاع العالم والخاص.
- إنشاء مراكز ووحدات داخل الجامعات لإقامة الشراكات مع مؤسسات العمل المختلفة.
- الاهتمام بالتدريب داخل المؤسسات التعليم العالي لاكساب الطلاب الخبرات العملية مع تقديم برامج الارشاد المهني.

الإطار النظري للبحث.

أولاً: ما دور الشراكات الدولية فى تطوير الأداء بمؤسسات التعليم الفني.

تبدو أهمية الشراكة في كونها أحد أهم المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات يرنو إلى تحقيق مستوى إنساني متقدم في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم النهوض بالمجتمع والارتقاء به وتنميته.

وقد أضحت الشراكة إحدى الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين، كما أنها رؤية حديثة للأدوار بين مؤسسات التعليم، وهي مدخل للحد من العزلة والسلبية. (٢١)

ويشير البعض إلى أن بناء الشراكات الدولية في التعليم يعمل على:

- تطوير البرامج والمناهج المطبقة باستمرار واستحداث البرامج التي تتطلبها التنمية ومتطلبات سوق العمل.
- المساهمة في إعداد القوى البشرية وتنميتها.
- توفير بنية تنافسية للمؤسسات التعليمية.
- التأكيد على وحدة المعرفة وتكاملها، وتعزيز المهارات العملية الحياتية وتقدير العمل.
- تنمية الإبداع والتفكير العلمي، وتنمية مهارات التواصل والتفكير الناقد وحل المشكلات.
- إدارة التعليم على أساس اقتصادي والسعي لوضع المعايير المناسبة لقياس مردوده خاصة في ظل ارتفاع كلفة التعليم والصعوبات التي تواجهه، ورفع كفاءته الداخلية.
- توفير أحدث ما توصل إليه العلم من التقنية، ومساعدة الطلاب على تنمية القدرات العالمية والمتميزة.(٢٢)

وقد أشار البعض بأنه يجب على المؤسسات التعليمية أن تحتضن المنافسة، حيث تتلاشى الحدود التى تفصل المؤسسات التعليمية عن بعضها البعض، بالإضافة إلى التفكير فيما يحتاجه أصحاب العمل وأصحاب المصلحة المختلفون من خريج المؤسسات التعليمية وكيفية تحديد الفرص الجديدة في مقابل تطوير المؤسسة في المستقبل. (٢٣)

كما تبرز أدوار بناء الشراكات في أنها تعمل على:

- تسهيل عمليت صنع القرار.
- تعبئة الموراد المادية والبشرية والاستخدام الأكفأ لها.
- توطيد أواصر التعاون بين المجتمعات سواء كانت مؤسسات أو أفراد أو هيئات.
- توفير طرق جديدة لأداء وتنفيذ الأعمال ومن ثم تحقيق أعلى درجة من الكفاءة. (٢٤)

بالإضافة إلى:

- زيادة التحصيل الأكاديمي.
- مراجعة عوائق التعليم.
- توفير العديد من المصادر والتسهيلات اللازمة لدعم العملية التعليمية داخل المدارس.
- زيادة كفاءة التدريس وتطوير المناهج وفقاً للمستجدات الحديثة.
- زيادة مهارات الطلاب ومعارفهم وخبراتهم. (٢٥)
- علاج أوجه القصور العلمية والمهنية لدى المعلمين.
- تزويد المعلمين بالتقنيات الحديثة لمواجهة التقدم المستمر في مجال تخصصهم. (٢٦)

كما تتمثل أدوار بناء الشراكات الدولية في:

- تعمل الشراكة على اغتنام الفرص وتطوير المؤسسات لمواكبة تطورات المستقبل في ضوء المتغيرات المستقبلية.
- تعمل بناء الشراكات على خلق المنافسة التعليمية، حيث يتولد الحافز لدى المؤسسة للرد على المنافسة من خلال زيادة جودة التعليم المقدم.
- إتاحة الفرص للحكومات في اختيار عقود الشراكة وفقاُ للاحتياجاتها ومتطلباتها ومستوى جودة التعليم التى تحتاجه الحكومة، حيث غالباً ما تتضمن عقود الشراكة نتائج قابلة للقياس وتقديم نوع معين من الخدمة التعليمية.
- تقاسم المخاطر بين الشركاء ومن ثم زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات، ومن هنا تستطيع الحكومات توجيه الدعم المالي اللازم لتحقيق جودة التعليم.
- الاستفادة من المهارات المتخصصة التى يقدمها الشركاء.
- التوسع في الحصول على الخدمة التعليمية.
- جلب مهارات الشركاء ومواردهم والاستفادة من الشراكة في تطوير القطاع التعليمي.

- زيادرة الكفاء والابتكار في تقديم التعليم.
- المرونة في كيفية إدارة الخدمات التعليمية.
- يجب اختيار عقود الشراكة وفقاً لمعايير الجودة والتكلفة واحتياجات المؤسسات وتحقيق المستوى الأمثل لتقاسم المخاطر. (٢٧)

وبهذا يمكن أن تتضح أدوار بناء الشراكات الدولية في التعليم في:

- نقل المعرفة الحديثة.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تطوير التعليم الفني.
- الوقوف على المعرفة الحديثة ونقلها إلى التعليم.
- الاطلاع على كيفية إدارة الدول لقطاعات التعليم المختلفة، وسبل تطويرها.
- تمكين الطلاب ومساعدتهم على النمو العلمي والمهني وفقًا للمعايير والمواصفات الدولية.
- مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية المستخدمة في المجال التعليمي.
- تعمل الشراكة على جعل الدولة مشاركة في إنتاج المعرفة ومساهمة في التطور العالمي.
- التعرف على المناهج والتخصصات الحديثة التي كانت نتاج التطور العلمي التكنولوجي.
- الاستفادة من الشراكة والتعاون في مجال النمو المهني للمعلم.
- الانخراط البناء مع الأنظمة التعليمية الناجمة في الدول المتقدمة المختلفة.
- الاستفادة القصوى من الإمكانات الهائلة التي توفرها مبادرات الشراكة.
- محاولة النهوض بالتعليم من خلال الاستفادة من الخبرات المختلفة لدول الشراكة.
- مسايرة التقدم العالمي في المجالات المختلفة (الاقتصادية والعلمية – البحث العلمي– التكنولوجيا)
- تبادل الخبرات بين الأطراف المتشاركة

بالإضافة إلى:

- توافر أهداف الشركاء في مجال نشاط التعاون.
- تحسين وتطوير كفاءة المؤسسات التعليمية في تقديم خدماتها.
- مواجهة المنافسة المحلية والدولية من خلال تلبية متطلبات ومعايير الجودة العالمية.
- اكتساب الأساليب التعليمية الحديثة وكيفية توظيف التقنيات الحديثة في تطوير الأداء داخل المؤسسات التعليمية.

ثانياً: متطلبات بناء الشراكات الدولية بمؤسسات التعليم الفني.

تعتبر ثقافة الشراكة عنصرًا هامًا في تنفيذ برامج التطوير والتحديث للأنظمة التعليمية وتحقيق الجودة داخل المؤسسات التعليمية، لما توفره بناء الشركات من دعم ومساندة عمليات التطوير التربوي التي تضطلع بتنفيذها الأنظمة التعليمية.

وقد أضحت الحاجة إلى إقامة الشراكات أكثر إلحاحًا في الوقت الراهن، خاصة مع تعقد المعرفة وتزايد حجم المنافسة، والتغير السريع المستمر في كافة المجالات، فالمؤسسات التعليمية في حاجة إلى الشراكة مع قطاعات المجتمع المختلفة، لفهم التغيرات المستمرة والمهارات المطلوبة وإكسابها للطلاب، ومن ثم إحداث التغيرات المطلوبة في المناهج واستراتيجيات التدريس. (٢٨)

وهناك بعض المتطلبات التى يجب توافرها في بناء الشراكات الدولية في التعليم ومنها:

- إيجاد قنوات اتصال وتواصل مع الأطراف لتوصيل المعلومات.
- وجود خطط ومبادئ وقواعد واضحة يبني عليها هذه الشراكة.
- وجود رؤى استشرافية للمستقبل الذي يريد المجتمع أن يصل إليه النظام التعليمي بما يحقق أهداف التعليم.
- تهيئة الرأي العام وزيادة مستوى الوعي الاجتماعي والبعد الاستراتيجي المؤسس القائم على دعم جهود التطوير والقناعة به.
- وضع القواعد والتشريعات والإجراءات وتنظيم وتنسيق جهود التفاعل بين طرفي الشراكة. (٢٩)

بالإضافة إلى:

- بناء الثقة بين الأطراف المتشاركة.
- توفير الشفافية والالتزام والمحاسبية.
- تبادل البيانات والمعلومات.
- توزيع واضح للأدوار والمسئوليات.
- توافر الإرادة لتذليل المشكلات والعقبات. (٣٠)

ويرى البعض ضرورة:

- وجود إشراف إدارى لعمل الشراكة.
- إنشاء سياسات واضحة للشراكات الجديدة.
- الالتزام بتوفير الموارد اللازمة لعمل الشراكة واستمرارها. (٣١)

كما يجب الأخذ في الاعتبار أثناء بناء الشراكات ما يلى:

- أبعاد التغيير التى تنشأ نتيجة الشراكات.
- آليات إقامة الشراكات.
- مؤشرات نجاح الشراكة. (٣٢)

ومن متطلبات بناء الشراكة أيضاً:

- التركيز على تحقيق الأهداف لأي برنامج أو مشروع، وليس التركيز على مدخلات فقط.
- التواصل الجيد بين أطراف الشراكة.
- تنمية آليات المحاسبة والمساءلة. (٣٣)

وهناك من ينادى بضرورة:

- إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة.
- تشجيع المدرسة على الانفتاح على الآخر.
- تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة.

- تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير التعليم وحل مشكلاته[٣٤].

وبهذا تتضح متطلبات بناء الشراكات الدولية في التعليم في:

- وجود كوادر بشرية مؤهلة تضطلع بأدوارها، تؤمن بأهمية الشراكة في تطوير التعليم.
- القدرة على تحديد التحديات التي تعوق عمل الشراكة ووضع الخطط اللازمة لمواجهتها.
- وجود آليات واضحة لعمل الشراكة، وكيفية تنفيذها.
- تحديد الأهداف العامة للشراكة، وكذلك الأهداف النوعية والإجرائية ونشرها.
- تحديد الفئة المستهدفة من أهداف الشراكة.
- وضع جدول زمني لبناء الشراكة يتضمن (بداية الشراكة – نهاية الشراكة).
- تحديد أنشطة الشراكة وكيفية تنفيذها وأماكن تنفيذها – آليات تنفيذها – جهة تنفيذها – تحديد المدى الزمني لكل نشاط.
- وضع آليات لتقويم أعمال الشراكة (أسبوعية – شهرية – سنوية).
- نشر تقارير التقويم على طرفي الشراكة والوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
- تحديد الموارد المادية المقررة وسبل توزيعها على الأنشطة حسب أهمية كل نشاط.
- وضع نظام واضح للرقابة والمتابعة لتحقيق أهداف الشراكة.

بالإضافة إلى:

- توافر الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم بناء الشراكات الدولية حيث يجب إصباغ الشراكة بالصبغة القانونية التي تحكم عمل الشراكة، وإعلانها لغرض الشراكة، حتى يكون هناك نوعًا من الالتزام ببنود الشراكة والسعي نحو تحقيق أهدافها.

- توفير المناخ الجيد لجذب المؤسسات والدول لبناء الشراكات والاستفادة منها من خلال إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لذلك.

نتائج البحث وتوصياته:

أوضح البحث مجموعة من النتائج لعل من أبرزها ما يلي:

- الدور الفعال للشراكات الدولية بالتعليم الفني فى المساهمة فى إعداد القوى البشرية وتنميتها.
- توفير بيئة تنافسية للمؤسسات التعليمية وزيادة مهارات الطلاب ومعارفهم وتطوير خبراتهم مع خلق المنافسة التعليمية والاستفادة من المهارات المتخصصة التى يقدمها الشركاء.
- أن بناء الشراكات الدولية يعمل على تطوير البرامج والمناهج المطبقة باستمرار واستحداث البرامج التي تتطلبها التنمية ومتطلبات سوق العمل.
- تعمل بناء الشراكات على خلق المنافسة التعليمية، حيث يتولد الحافز لدى المؤسسة للرد على المنافسة من خلال زيادة جودة التعليم المقدم.
- توطيد أواصر التعاون بين المجتمعات سواء كانت مؤسسات أو أفراد أو هيئات من خلال الانخراط فى بناء الشراكات المحتلفة.
- توفير الشراكات الفرصة للاطلاع على كيفية إدارة الدول لقطاعات التعليم المختلفة، وسبل تطويرها.
- الاستفادة القصوى من الإمكانات الهائلة التي توفرها مبادرات الشراكة فى المساهمة فى إعداد القوى البشرية وتنميتها.
- القدرة على الاستجابة لتحديات العولمة التي تتضمن استخدام التقنية من خلال بناء الشراكات.
- الانخراط في الحياة الدولية من خلال التكامل بين المؤسسات التعليمية الدولية وإذابة الفوارق فيما بينها عن طريق بناء الشراكات وإقامة جسور التعاون.

- الوقوف على التخصصات العلمية الحديثة التي يتطلبها سوق العمل الدولي، واستحداثها من الأنظمة التعليمية التي تم تطبيقها في طرفي الشراكة.

وفي ضوء النتائج السابقة يوصي البحث بما يلي:

- ضرورة وجود رؤى استشرافية للمستقبل الذي يريد المجتمع أن يصل إليه وتطوير النظم التعليمية بما يحقق أهداف التعليم.
- إيجاد قنوات اتصال وتواصل مع المؤسسات والجهات الدولية المختلفة.
- وضع لإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم بناء الشراكات الدولية حيث يجب إصباغ الشراكة بالصبغة القانونية التي تحكم عمل الشراكة، وإعلانها لغرض الشراكة، حتى يكون هناك نوعًا من الالتزام ببنود الشراكة والسعي نحو تحقيق أهدافها.
- تشجيع المؤسسات التعليمية على الانفتاح على الآخر وزيادة مهارات الطلاب ومعارفهم وتطوير خبراتهم.
- تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة.
- تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير التعليم وحل مشكلاته، وتلبية متطلبات سوق العمل.

(١) Xu, S., and Connelly, F. M. (2017). Reciprocal learning between Canada and China in teacher education and school education: Partnership studies of practice in cultural context. **Frontiers of Education in China**, 12(2), p136.

(٢) غادة محمود نجيب محمود(٢٠٠٦). برنامج مقترح لإعداد طلاب المدرسة الثانوية المعمارية فى ضوء النظام المزدوج لإحدى المهن المطلوبة فى سوق العمل. **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية قسم التعليم الفني: جامعة القاهرة.ص٢.

([3]) Hatakenaka, S. (2004). **University-industry partnerships in MIT, Cambridge, and Tokyo: storytelling across boundaries**. New York: Routledge.p2.

([4]) Fleming, D., & Lynch, G. (2005). Innovative Learning and Unlearning. In Looi, C. K., Jonassen, D. H., & Ikeda, M. (Eds.). **Towards sustainable and scalable educational innovations informed by the learning sciences: sharing good practices of research, experimentation and innovation** . England: IOS Press. P93.

([٥]) هند بنت محمد بن عبدالله (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. **مجلة العلوم التربوية**. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٤. ص ٤٣٥.

([6]) Archibugi, D., & Coco, A. (2004). International partnerships for knowledge in business and academia: a comparison between Europe and the USA. **Op.cit.**, 24(7). P519.

([7]) نادية جمال الدين(١٩٩٠). التعليم الثانوي على طريق التطوير. **مجلة التربية والتعليم**، (٤). ص٢٩.

([8]) وزارة التربية والتعليم(٢٠١٤). **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠ – التعليم المشروع القومى لمصر**. القاهرة: وزارة التربية والتعليم. ص٧٨.

(٩) ليث عبدالله القهيوي، بلال محمود العوادي (٢٠١٢). **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص الإطار النظري والتطبيق العملي**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص٢٣.

(١٠) عبدالعزيز ناصر بن عبدالعزيز الشتري (٢٠١٥) جامعة الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٣٤. ص٢٢.

(١١) منى محمد أبو الفتوح (٢٠١٢). الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم مدخل لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر. **مجلة البحث العلمي في التربية**. ج ١. (١). ص ٤٣٠

(12) Jobin, D. (2008). A transaction cost-based approach to partnership performance evaluation. **Evaluation**, 14(4). P440.

(١٣) محمد عارف عبده عارف(٢٠١٤). مقومات تبني استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين جودة الخدمات التعليمية: دراسة ميدانية. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية مصر**، ٥(٣). ص ٣٩٥

(١٤) حبيب الله بن محمد رحيم التركستاني (٢٠١٥). تقييم الشراكة الاستراتيجية في المشروعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص: دراسة تطبيقية على المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. **المجلة العربية للإدارة – المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر، ٣٥(٢). ص ٣٥٨.

(15) Bovaird T, 2004,Public–private partnerships: from contested concepts to prevalent practice. **International Review of Administrative Sciences**. 70(2). P200.

(١٦) محمد الدريج (٢٠٠٤). الشراكة التربوية فى التعليم الثانوي: مشروع المؤسسة نموذجاً. **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول تطوير التعليم الثانوي – التعليم الثانوي من أجل مستقبل أفضل**. عمان: وزارة التربية والتعليم.

(17) Edens, R., & Gilsinan, J. F. (2005). Rethinking school partnerships. **Education and urban society**, 37(2).

(18) Ayoubi, R. M., and Al-Habaibeh, A. (2006). An investigation into international business collaboration in higher education organisations: A case study of international partnerships in four UK leading universities. **International Journal of Educational Management**, 20(5).

(19) Solnet, D., Robinson, R., & Cooper, C. (2007). An industry partnerships approach to tourism education. Journal of Hospitality, Leisure, **Sport and Tourism Education**, 6(1).

(20) منى عبدالحليم مرسى محمود، عبدالناصر محمد رشاد، سعاد بسيونى(٢٠١٤). **متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والانتاج فى ضوء خبرات بعض الجامعات المعاصرة. مجلة التربية**،١٧(٥٠)..

(٢١) مدحت محمد أبو النصر (٢٠٠٧). **إدارة منظمات المجتمع المدني.** القاهرة :جامعة حلوان. ص٣٣.

(٢٢) أسماء أبو بكر صديق (٢٠١٤). جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: محافظة الوادي الجديد نموذجًا. **مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق**، ٨٥. ص ص ١٨٧-١٨٨.

(23) Trim, P. R. (2002). International educational partnership arrangements: Canada and the UK. **Management in Education**, 16(2).p35.

(٢٤) رضا محمد عبدالستار (٢٠١٠). الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. **مرجع سابق**. ص ١١٦١.

(٢٥) أحمد عبد الفتاح الزكي (٢٠١٠). تطوير الشراكة بين الأسرة والمدرسة ضرورة ملحة لتعليم متميز. **ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية جستن حول تطوير التعليم: رؤى ونماذج، ومتطلبات**.الرياض: الجمعية السعودية للعلوم التربوية والفنية (جستن)، ١٩-٢٠/محرم. ١٤٣١.. ص ٧٧١.

(٢٦) سامى فتحى عبدالغنى عمارة(٢٠١١). الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام وسبل تفعيلها ن وجهة نظر أساتذة الكلية والقيادات التعليمية: دراسة تقويمية. **مجلة كلية التربية**. جامعة الأسكندرية، ٢١(١).. ٢٣٢

(27) Shiji, O. (2014). Public–private partnership and Indian higher education. **Higher Education for the Future**, 1(2). p141.

(٢٨) ماجد أحمد الحباشنة (٢٠٠٩): أثر العلاقة التكاملية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم وتأهيل العنصر البشري. ورقة **عمل مقدمة للندوة الإقليمية حول: دور منظمات أصحاب العمل من تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل**. القاهرة: منظمة العمل العربية. ٨-١١ سبتمبر. ص ١٤.

(٢٩) رجب بن علي به عبيد العويسي (٢٠١٢). إدارة الحوار في التعليم النظرية والتطبيق. **مرجع سابق**. ص ٢٠٧.

(٣٠) إبراهيم محمد إبراهيم (٢٠٠٩). الشراكة مدخل أساسي وحيوي لتطوير تعليم الكبار في المنظمة العربية. **المؤتمر السنوي السابع إدارة تعليم الكبار في الوطن العربي**. القاهرة: مركز تعليم الكبار جامعة عبين شمس. مايو٢٠٠٩. ص ٥٨.

(31) Eddy, P. L. (2010). **Partnerships and collaboration in higher education: AEHE**. New Jersey :John Wiley & Sons.P2.

(32) Davies, B., & Hentschke, G. (2005). Public/Private Partnerships in Education--Grounds for Optimism?. **Management in Education**, 19(1). p6.

(٣٣) رضا محمد عبدالستار (٢٠١٠). الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. **المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي – الواقع والرؤى المستقبلية)**. القاهرة: مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس.٢٤-٢٦/أبريل ٢٠١٠. ص١١٦٢.

(٣٤) على السيد الشخيبي (٢٠٠٤) المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات. **المؤتمر العلمي السنوي آفاق الإصلاح التربوي في مصر**. كلية التربية: كية التربية جامعة المنصورة. ٣/٢ أكتوبر. ص ص ٩٢-٩٣.